

تهتم منظمات عالمية كـ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وبنك التسويات الدولية بتطبيق معايير الحكومة، والتي تختلف تعريفاتها باختلاف المنظور. وتشمل معايير OECD، مع تعديلات 2004 (1999): حماية حقوق المساهمين (في الملكية، اختيار مجلس الإدارة، الربح، المراجعة، المشاركة في الجمعيات العامة)؛ المعاملة المتساوية بينهم (المساواة، الدفاع عن حقوقهم، التصويت، الحماية من الاستحواذ المشبوه والتداول الداخلي)؛ دور أصحاب المصالح (احترام حقوقهم، التعويض عن الانتهاكات، المشاركة في الرقابة، الحصول على المعلومات)؛ الشفافية والإفصاح (معلومات هامة، دور مراقب الحسابات، ملكية الأسهم، معلومات عن مجلس الإدارة والمديرين)؛ ومسؤوليات مجلس الإدارة (هيكله، واجباته، اختيار أعضائه، مهامه، والإشراف على الإدارة).